الأمم المتحدة

A/C.3/72/SR.39

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
4 January 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد غونارسون . . . . . (أيسلندا)

المحتويات

البند ٧٠ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب *(تابع)*

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب *(تابع)*

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما

البند ٧١ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٧٠ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب *(تابع)*

(أ) **القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب** *(تابع)* (A/72/18 و A/72/291)

(ب) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما** (A/72/285 و A/72/287 و A/72/319 و A/72/323 و **A/72/324**)

البند ٧١ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير *(تابع)* (A/72/137 و A/72/286)

١ - **السيد أجايل** (نيجيريا): قال إن القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب لا يزال يمثل تحديا عالميا ويشكل أولوية بالنسبة لبلده الذي يحظر دستوره جميع أشكال التمييز على أساس العرق أو الجنسية أو الأصل الإثني أو الانتماء القبلي. وفكرة التفوق العرقي بغيضة ولا مكان لها في المجتمع الحديث. وتدين نيجيريا بشدة جميع أعمال الكراهية الدينية والتحريض على التمييز والعداء والعنف، وتود أن ترى توافقا في الآراء داخل المجتمع الدولي على كفالة إيجاد عالم خال من العنصرية. وينبغي أن يكون التصديق العالمي على الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله وإعلان وبرنامج عمل ديربان وتنفيذها تنفيذا كاملا الأساس المعياري للجهود الدولية الرامية إلى القضاء على التمييز العنصري.

٢ - وتابع قائلا إن وفد بلده، إذ يؤكد من جديد دعمه للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، وإذ يلاحظ دعوة الأمين العام إلى تعميم جداول أعمال لصالح النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي في المجالات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية للحياة الوطنية، يرحب بالحملة العالمية المقترح إطلاقها لمكافحة كراهية الأجانب وبالتدابير الملموسة التي يجري اتخاذها لتحسين حالة حقوق الإنسان للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم، ويؤيد الدعوة إلى تعزيز الحوار بين الثقافات والتسامح واحترام التنوع. وتشعر نيجيريا ببالغ القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المهاجرون واللاجئون، بتواطؤ من الحكومات أحيانا، وتحث بلدان العبور والمقصد على معاملة المهاجرين باحترام وبما يحفظ كرامتهم بغض النظر عن جنسيتهم أو وضعهم من حيث الهجرة، وتدعو المجتمع الدولي إلى بلورة استجابة شاملة قائمة على الحقوق لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة وضعف المهاجرين.

٣ - **السيدة هورباتشوفا** (أوكرانيا): قالت إن التشريعات في بلدها تكفل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من مجالات الحياة العامة لجميع المواطنين، بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنسية أو الأصل الإثني. وفي عام ٢٠١٦، قدمت أوكرانيا تقريرين دوريين عن تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله. وتوفر الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان إطارا دوليا قويا للقضاء على العنصرية وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وهي ممارسات ما زالت مستمرة في جميع أنحاء العالم وتتطلب بناء القدرات على نحو عاجل من أجل التطبيق الفعال للتشريعات القائمة والتعاون مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

٤ - وأردفت قائلة إن الاتحاد الروسي، منذ بداية احتلاله لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول الأوكرانية، قد شن حملة واسعة النطاق ضد المنحدرين من أصل أوكراني وجماعات تتار القرم، الذين يواجهون مضايقة وإيذاء وقيودا مستمرة. وتفرض سلطات الاحتلال هيمنة العرق الروسي في شبه الجزيرة بشن حملة إبادة ثقافية عن طريق التمييز. وأقامت حكومة أوكرانيا دعوى بشأن انتهاكات الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله أمام محكمة العدل الدولية، التي أمرت روسيا بالامتناع عن تقييد قدرة جماعات تتار القرم على المحافظة على هيئاتها التمثيلية، وضمان حق المواطنين الأوكرانيين في دراسة اللغة الأوكرانية، وتجنب مفاقمة النزاع أو توسيع نطاقه. وبعد مرور ستة أشهر، فإن الاتحاد الروسي لم ينفذ بعد الأمر تنفيذا تاما.

٥ - وأضافت قائلة إن الحكومة الروسية تؤيد حركات أقصى اليمين والحركات شبه العسكرية وتوافق على مشاركتها في العدوان الجاري ضد أوكرانيا متبعة استراتيجية حربية هجينة، بينما تشجع وسائط الإعلام المملوكة للدولة على العداء الإثني من خلال دعاية الكراهية. ويحث وفد بلدها الاتحاد الروسي على الكف فورا عن جميع أعمال التمييز العنصري ضد الأشخاص أو الجماعات أو المؤسسات، ولا سيما في الأراضي المحتلة.

٦ - **السيد بوفيدا بريتو** (فنزويلا): قال إن خطاب العنصرية وكراهية الأجانب السائد في بعض البلدان يفاقم التعصب والعنف والخوف والتعالي ومعاناة الفئات الضعيفة على أساس الحالة الاجتماعية أو العرق أو الدين أو الجنسية أو اللغة. كما يساعد تزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة على نشر رسائل الكراهية والتعصب، مما يولد توترات عالمية تقوض جهود السلام.

٧ - واستطرد قائلا إن اللاجئين والمهاجرين الفارين من النزاعات المسلحة أو الحالات المأساوية هم في كثير من الأحيان ضحايا للتمييز وإساءة المعاملة اللذين ينتهكان حريتهم وحقوق الإنسان الواجبة لهم، رغم أهمية المساهمة التي يقدمونها إلى المجتمعات المضيفة لهم. وقد ظلت فنزويلا بلد مقصد يرحب بالمهاجرين من جميع أنحاء العالم على مدى عقود وعملت بلا كلل على تعزيز ثقافة التعايش والتسامح في مجتمعها الذي يتسم بتعدد الأعراق والثقافات، وعارضت جميع مظاهر العنصرية وكراهية الأجانب والتعصب والتمييز على أساس المولد أو الجنس أو العرق أو الدين أو اللغة أو الميل الجنسي أو أي حالة شخصية أو اجتماعية أخرى.

٨ - ومضى قائلا إن قانون مكافحة التمييز العنصري صدر من أجل منع التمييز العنصري ومعاقبة مرتكبيه وتمكين الضحايا من اللجوء إلى العدالة، ويتصدى المعهد الوطني لمكافحة التمييز العنصري لحالات محددة من التمييز ويوطد الإطار المؤسسي. وترفض فنزويلا جميع المحاولات الرامية إلى نشر الممارسات أو الإيديولوجيات العنصرية على أساس التفوق العرقي أو الإثني أو الديني، وجميع مظاهر العنصرية أو كراهية الأجانب، والاستثنائية القومية، والدعوة إلى الكراهية، والتمييز العنصري. وتشكل عودة تلك الاتجاهات نكسة خطيرة للتعايش على الصعيد الوطني والدولي، وتهديدا للأجيال الجديدة، وسببا رئيسيا للتطرف العنيف والإرهاب.

٩ - **السيد نارته – ميسان** (توغو): قال إن لجنة القضاء على التمييز العنصري لم تدخر جهدا في سبيل جعل أساليب عملها أكثر كفاءة واعتماد نهج جديدة. وعلى الرغم من التقدم المحرز في السنوات الخمسين الماضية، لا تزال هناك تحديات متعددة، بما في ذلك العجز أو الإحجام عن الاعتراف بأعمال التمييز العنصري وشجبها. ولذلك، فإن وفد بلده يرحب بتقرير المقرر الخاص بشأن محاربة تمجيد النازية والنازية الجديدة والممارسات الأخرى التي تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (انظر A/72/291)، ويشارك الآخرين في الشعور بالقلق إزاء الزيادة الحادة في حوادث العنصرية وكراهية الأجانب في جميع أنحاء العالم والاستمرار في استهداف الفئات الضعيفة، بما في ذلك المهاجرون وملتمسو اللجوء.

١٠ - وأضاف يقول إن توغو تؤكد من جديد إدانتها لجميع مظاهر التعصب الديني أو التحريض أو المضايقة أو العنف ضد الأشخاص أو الطوائف على أساس الأصل العرقي أو المعتقد الديني. وقد اتخذ بلده التدابير القانونية والتنظيمية لمكافحة جميع أشكال التمييز، بما في ذلك الانضمام إلى اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ويتضمن قانون العقوبات الجديد عناصر تعريف التمييز العنصري المنصوص عليه في اتفاقية القضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله، ويحدد عقوبات سالبة للحرية وغرامات تُفرض على مرتكبي أعمال التمييز. وستواصل توغو العمل على تحسين نظامها القانوني لكي يراعي جميع أحكام الاتفاقية. ويؤيد وفد بلده تأكيد المقرر الخاص أن التعليم لا يزال أكثر الوسائل فعالية في مكافحة التأثير السلبي المحتمل للأحزاب السياسية والحركات والجماعات المتطرفة على الشباب.

١١ - **السيدة سوتشاريكول** (تايلند): قالت إن بلدها يتسم بالتعددية والتنوع الثقافي ويشكل انفتاحه منبع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية النابضة والتنمية فيه. وتؤكد تايلند مجددا التزامها بالقضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز، ويكفل دستورها المساواة والحقوق والحريات والحماية المتساوية بموجب القانون لجميع الأشخاص. وقالت إن بلدها، التزاما منه بتنفيذ تعهداته بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله، سحب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ تحفظه على المادة ٤ بشأن حظر التحريض على الكراهية العنصرية.

١٢ - وواصلت كلامها قائلة إن تايلند صدقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالتمييز في العمالة والمهن، وهي تولي أهمية للالتزامات السياسية التي جرى التعهد بها في إعلان وبرنامج عمل ديربان وفي إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين. وفي مؤتمر قمة القادة المعني باللاجئين الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، تعهد رئيس الوزراء أيضا بتقديم مساعدة إضافية للأشخاص المشردين.

١٣ - ومضت تقول إن الوئام الاجتماعي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التواصل بين المهاجرين والمجتمعات المضيفة على أساس الاحترام المتبادل والتفاهم. وتعترف تايلند بمساهمة المهاجرين في

التنمية الاقتصادية، وقد استفادت من قوة عاملة مهاجرة كبيرة قادمة أساسا من البلدان المجاورة. وكفالة الوضع القانوني لجميع الأشخاص أمر أساسي في تيسير الحصول على الحقوق والخدمات العامة. وتؤيد تايلند بقوة توفير التعليم والصحة للجميع دون تمييز، وستواصل توسيع نطاق خطط التغطية الصحية الشاملة وتوفير التعليم للجميع لتشمل المهاجرين.

١٤ - **السيدة غريغوريان** (أرمينيا): قالت إن بلدها يؤيد بقوة حماية حقوق الجماعات الإثنية والقومية والدينية في المحافل الدولية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ستعقد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مؤتمرا في يريفان بشأن ”مكافحة ومنع الجرائم المرتكبة بدافع الكراهية ضد المسيحيين وأتباع الطوائف الدينية الأخرى“. وإن أخطر وسائل نشر الكراهية وغرس الحقد العنصري هي إضفاء الطابع المؤسسي على العنصرية، على النحو الذي تفعله أذربيجان، بتشجيعها علنا على اضطهاد الجماعات أو الأمم أو الأعراق الأخرى.

١٥ - واستطردت قائلة إن المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب من المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وللأسف، لا تمتثل جميع الدول لتلك الالتزامات. وقد كافح شعب ناغورنو كاراباخ الظلم التاريخي والتمييز المستمر طوال سبعين عاما من الحكم الأذربيجاني، ليواجه بعد ذلك التطهير العرقي من جانب أذربيجان المستقلة حديثا في بداية تسعينيات القرن العشرين. وتكافح ناغورنو كاراباخ من أجل تقرير المصير والتحرر من نظام استبدادي أذربيجاني يمجد راميل سافاروف الذي قتل ضابطا أرمينيا. ولا يؤدي استخدام القوة إلا إلى تدهور الحالة فتنزلق الأطراف في نزاع طويل الأمد. ويجب احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان المقيمين في مناطق النزاع، بصرف النظر عن المركز القانوني للأقاليم.

١٦ - **السيدة بلوط** (الجزائر): قالت إن حق تقرير المصير منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ومكفول بموجب العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويمثل انتهاك حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير شكلا من أشكال التمييز العنصري وهو يعوق تمتعها بجميع حقوق الإنسان الأخرى. ولذلك فإن من الأهمية بمكان كفالة أن يُسمح لجميع الشعوب التي تعيش في ١٧ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي مدرج في قوائم الأمم المتحدة بممارسة هذا الحق من خلال المشاركة في استفتاءات عامة حرة ونزيهة، على نحو ما دعت إليه بالفعل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وستواصل الجزائر تأييد حق جميع الشعوب المستعمرة في المشاركة في هذه الاستفتاءات، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الشعب الصحراوي، الذي عانى في ظل الاستعمار لأكثر من أربعة عقود.

١٧ - **السيد القادري** (المغرب): قال إن المجتمع الدولي متفق على الطابع المتطور للقانون الدولي، غير أن عددا من البلدان يحاول، للأسف، تجميد تفسير تقرير المصير بحيث لا يخرج عن مفهوم مضى عهده، يرجع إلى ستينيات القرن العشرين. وقد ورد تقرير المصير في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وفي وقت لاحق، ولمعالجة شواغل الدول ومنع تفسير مبدأ تقرير المصير تفسيرا حصريا، صدر قرار بشأن التنفيذ يحدد ثلاثة خيارات لتقرير المصير، هي: الاستقلال، والارتباط الحر بدولة مستقلة، والتكامل مع دولة مستقلة. واستُكمل هذا القرار بدوره بإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، الذي يكرر القول بأن تقرير المصير يمكن أن يتخذ أشكالا مختلفة، منها أي وضع سياسي يقرره شعب ما بحرية.

١٨ - وأضاف قائلا إنه من المنظور القانوني، فإن ممارسة تقرير المصير يتحدد بمبدأ أساسي هو السلامة الإقليمية. ولا يمكن تأويل تقرير المصير على أنه يأذن، أو يشجع، أي أعمال تمزق أو تقوض السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية لدولة مستقلة ذات سيادة. وفي الواقع العملي، فإن ممارسة تقرير المصير قد شهدت تطورات كبرى. ورغم أن المهمة الرئيسية للمبدأ تمثلت في تفكيك الإمبراطوريات الاستعمارية في ستينيات القرن العشرين، فإن ذلك المبدأ يستخدم في الوقت الحالي لإضفاء طابع ديمقراطي على الدول القومية تفاديا للبلقنة ومن أجل ضمان السلام والاستقرار على كل من الصعيد الإقليمي والصعيد الدولي.

١٩ - وتابع قائلا إنه عقب تكاثر الحركات الداعية إلى الاستقلال في ستينيات القرن العشرين، أيد الاتجاه الدولي العام الاستقلال الذاتي، المعبر عنه عن طريق الديمقراطية المحلية، والمشاركة الاقتصادية، وصون وتشجيع الهويات القبلية واللغوية والثقافية. وفي حالات كثيرة، سمح الاستقلال الذاتي بتجاوز الوضع الراهن، لنشر السلام والثقة والمصالحة. ومن الضروري تجاوز المفهوم الحصري لتقرير المصير والأيديولوجيات التي فات أوانها والتي تركز على الاستقلال، والتطلع

إلى أشكال جديدة من تقرير المصير تسمح للسكان بالتمتع التام بحقوقهم وبالتنمية والرفاه.

٢٠ - وأعرب عن أسف وفد بلده لأن تقرير المصير ما زال موضوع تفاسير مثيرة للجدل على نحو ينتهك الصكوك الدولية ذات الصلة. وقال إنه لا يمكن حصر تفسير تقرير المصير في معنى وحيد. ومن المؤسف أنه بالرغم من التطورات القانونية والعملية المتعلقة بتقرير المصير، فإن الحق في ذلك لا يزال بعيد المنال بالنسبة لشعب القبائل الأصلي في الجزائر بسبب نزاعها مع المغرب على إقليمه الصحراوي تحت ستار تقرير المصير. وقال إن وفد بلده يدعو المجتمع الدولي إلى التدخل لضمان حقوق شعب القبائل في تقرير المصير والاستقلال الذاتي ثقافيا ولغويا.

٢١ - **السيد ميكاييلي** (أذربيجان): قال إن تصاعد الخطاب المناهض للمسلمين يمثل اتجاها مفزعا، ويرفض بلده أي محاولة لمساواة الإسلام بالعنف والإرهاب. ويؤدي الزعماء السياسيون والدينيون ووسائط الإعلام دورا هاما في مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب وتعزيز احترام التنوع. وإن أذربيجان بلد متعدد الإثنيات، وتعزز سياسة الدولة فيه الحوار بين الثقافات والأديان والتعددية الثقافية. وتقع أذربيجان في مفترق الطرق بين الشرق والغرب وهي عضو في منظمة التعاون الإسلامي ومجلس أوروبا، وقد بذل البلد جهودا هائلة في بناء الجسور بين مختلف الحضارات على الصعيد العالمي.

٢٢ - وأضاف قائلا إن عدوان أرمينيا العسكري المستمر واحتلالها لجزء كبير من أراضي أذربيجان وارتكابها التطهير العرقي ضد الأذربيجانيين بهدف إيجاد مجتمع ذي عرق واحد هي أعمال تشكل جزءا لا يتجزأ من سياسة الكراهية التي تنتهجها أرمينيا والقائمة على التحيزات التاريخية والثقافية والعرقية والدينية. وقد اعتمدت حكومة أرمينيا علنا النزدهية، وهي الإيديولوجية العنصرية للمتعاون الأرميني مع النازية، غاريجين نزده، والتي تشجع المشاعر القومية غير الرشيدة، بما في ذلك تفوق الشعب الأرميني، والتوجه نحو التوسع الإقليمي، وتفضيل الحرب على السلام.

٢٣ - ومضى قائلا إن حق تقرير المصير ينطبق على شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وعلى الشعوب التي تعيش تحت الاستعباد والهيمنة والسيطرة الأجنبية، بمن فيهم من يعيشون تحت الاحتلال العسكري الأجنبي. ومع ذلك، تحدث حالات من سوء التفسير الواضحة للحق في تقرير المصير، ولا سيما عندما يُستخدم لتبرير استخدام القوة بشكل غير مشروع، أو الاحتلال العسكري، أو الانفصال من جانب واحد وبدعم من قوى خارجية عن دول مستقلة، كما هو الحال مع استمرار عدوان أرمينيا على أذربيجان.

٢٤ - وتابع قائلا إن أرمينيا حاولت بكل ما في وسعها أن تفرض تطبيق مبدأ تقرير المصير على الانفصال من جانب واحد للأقلية العرقية الأرمينية التي تعيش في أذربيجان. غير أن إعمال أي حق لا يمكن أن يكون من خلال وسائل غير قانونية. وكون أن استمرار حالة غير قانونية يعود إلى ظروف سياسية لا يجعل تلك الحالة قانونية. وفي حالات النزاع المسلح، لا يمكن التوصل إلى سلام بشكل لا يتسق مع القواعد الآمرة للقانون الدولي التي تتضمن حظر العدوان، والإبادة الجماعية، والتمييز العنصري.

٢٥ - **السيدة الحمادي** (الإمارات العربية المتحدة): أعربت عن التعازي لشعب الولايات المتحدة الأمريكية وحكومتها للوفيات الناجمة عن الهجوم الإرهابي الذي وقع في اليوم السابق في نيويورك.

٢٦ - وقالت إن مبادئ حقوق الإنسان، بما في ذلك مبدأ عدم التمييز، مكرسة في دستور بلدها ومحمية في تشريعاته. وتواصل الإمارات العربية المتحدة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان الامتثال الكامل لأحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله، وهي تعمل مع جميع الجهات المعنية على الصعيدين المحلي والدولي من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان وترسيخ ثقافة التسامح والتعايش السلمي: وهو هدف بالغ الأهمية للبلد، الذي يحتضن مواطنين من نحو ٢٠٠ دولة. وفي الواقع، فإن لجنة القضاء على التمييز العنصري أثنت، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من الثامن عشر إلى الحادي والعشرين للإمارات العربية المتحدة (CERD/C/ARE/CO/18-21)، التي نشرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، على التقدم الكبير الذي أحرزه بلدها في هذا الصدد، إضافة إلى جهوده الرامية إلى تعزيز العدالة الاجتماعية، وحقوق العمال، والمساواة بين الجنسين، ومكافحة الاتجار بالبشر.

٢٧ - وأضافت قائلة إن الإمارات العربية المتحدة عينت، في عام ٢٠١٦، وزيرا للتسامح لتيسير جهود البلد في مكافحة كافة أشكال التطرف والتمييز وترسيخ ثقافة الاحترام المتبادل والتعددية والحوار بين الثقافات والأديان. وأطلقت الحكومة أيضا البرنامج الوطني للتسامح من أجل مكافحة جميع أشكال التمييز على أساس العرق والدين والأصل القومي وتعزيز التعايش السلمي، وأنشأت المعهد الدولي للتسامح، الذي يعمل مع مركز صواب الذي يسعى إلى مكافحة الدعاية المتطرفة، وكذلك مع المركز الدولي للتميز في مكافحة التطرف

العنيف ”هداية“ من أجل تعزيز التعايش والحوار بين المجتمعات في جميع أنحاء العالم.

٢٨ - وختمت كلامها قائلة إن الإمارات العربية المتحدة تشعر ببالغ القلق إزاء تشريد الآلاف من الأبرياء بسبب العرق أو الدين، وتدعو في هذا الصدد الأمم المتحدة إلى أن تضطلع بمسؤولياتها في إيجاد حلول للأزمات الإنسانية والسياسية العالمية المتواصلة والتصدي لتداعياتها الخطيرة. وسيواصل بلدها التعاون مع الآليات والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بغية مكافحة التمييز العنصري، وستواصل تقديم الدعم المالي إلى صناديق وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات بشأن أشكال الرق المعاصرة.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

٢٩ - **السيدة غريغوريان** (أرمينيا): قالت إن وفد أذربيجان على ما يبدو يتبع استراتيجية الدعاية النازية التي تقضي بأن الادعاء الكاذب إذا كان كبيرا بما يكفي وكُرر بما فيه الكفاية، فإن الناس سيصدقونه في نهاية المطاف. وفي الواقع، فبفضل الدفاع عن النفس الذي نظمه غاريجين نزده ضد الغزو الأجنبي، نجى السكان الأرمن في زانغزور من مواجهة نفس مصير السكان الأرمن في نخشيفان، الذين تعرضوا للفظائع والتطهير العرقي على أيدي الأذربيجانيين والمتعاونين معهم. وأصبح نزده بطلا وطنيا لأنه قام بحماية الأرمن من التطهير العرقي أثناء الغزو الخارجي، بينما أصبح راميل سافاروف البطل الوطني في أذربيجان لأنه أعدم ضباطا أرمينيين وهم نائمون أثناء تدريب عسكري.

٣٠ - واستطردت قائلة إن محاولات أذربيجان حرمان شعب ناغورنو كاراباخ من ممارسة حقه في تقرير المصير أدت إلى التطهير العرقي والعدوان والوحشية التي شنتها أذربيجان ضد شعب ناغورنو كاراباخ. واقترن العدوان العسكري الواسع النطاق الذي شنته أذربيجان على ناغورنو كاراباخ في نيسان/أبريل ٢٠١٦ بانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني في محاولة واضحة لترهيب شعب ناغورنو كاراباخ. ونُشرت صور الفظائع، بما في ذلك قطع الرؤوس، وهي فظائع مشابهة لتلك التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، في وسائط الإعلام الأذربيجانية بطريقة تنم عن الإشادة بالنفس. وكرّمت السلطات الجناة علنا. وتذكّر تلك الأعمال الوحشية اللاإنسانية بأهوال الماضي وترحيل الأرمن والمذابح التي ارتُكبت ضدهم في باكو ومناطق أخرى في أذربيجان، والتي سبقتها وتلتها فظائع ارتُكبت في ناغورنو كاراباخ نفسها. وقد أثبت العدوان العسكري الذي شنته أذربيجان في نيسان/أبريل ٢٠١٦ ودام أربعة أيام أن شيئا لم يتغير في الواقع. وكانت تطلعات شعب ناغورنو كاراباخ إلى تقرير المصير مشروعة في ذلك الوقت وهي لا تزال مشروعة. وكما حدث في أوائل تسعينيات القرن العشرين، فإن أذربيجان أثبتت مرة أخرى خسارتها التامة التي لا رجعة فيها لأي ادعاء بولايتها على شعب ناغورنو كاراباخ. وقد أودى العدوان العسكري ضد ناغورنو كاراباخ بحياة أكثر من ١٠٠ شخص، بمن فيهم مدنيون ونساء وأطفال.

٣١ - وأعقبت ذلك بقولها إن أذربيجان ظلت منذ سنوات تؤجج الدعاية المعادية للأرمن بدلا من تهيئة سكانها للسلام، على نحو ما طلبه الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك. وأفاد تقرير عام ٢٠١٦ عن أذربيجان الذي أعدته المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب بأن الزعماء السياسيين والمؤسسات التعليمية ووسائط الإعلام واصل جميعها استخدام خطاب الكراهية ضد الأرمن. ونشأ جيل كامل من الأذربيجانيين وهم يستمعون إلى ذلك الخطاب المفعم بالكراهية.

٣٢ - وأضافت قائلة إنه ليس هناك بديل عن التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع بوساطة من الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك. وينبغي لأذربيجان، لكي تظهر التزامها بهذه التسوية السلمية، أن تنفذ فورا ودون شروط الاتفاقات الأخيرة على إنشاء آليات للتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار.

٣٣ - **السيد ميكاييلي** (أذربيجان): قال إن بيان أرمينيا مليء بالتحريفات، ويرفضه وفد بلده رفضا قاطعا. وهو يظهر أن أرمينيا تحاول تضليل المجتمع الدولي.

٣٤ - وأردف قائلا إن الوفد الأرميني يعتبر نزده بطلا قوميا، ولكنه كان من أشد المتعاونين مع النازية وكان عميدا في تنظيم فافن إس إس. وتروج حكومة أرمينيا بدرجة كبيرة لتعاليم هؤلاء الأشخاص. ويعترف برنامج الحزب الجمهوري الحاكم علنا بالنزدهية كإيديولوجية وطنية وهي مدرجة في مناهج المدارس الثانوية والعليا. ونتيجة لذلك، ينشأ جيل الشباب في ظل هذه الروح. وقد سمي العديد من الأماكن العامة باسم نزده ودشن العديد من النصب التذكارية بحضور مسؤولين رفيعي المستوى تكريما له وللعديد من مجرمي الحرب المدانين والإرهابيين. وينبغي لأرمينيا أن تتخلى عن تلك الإيديولوجية العنصرية وتتعلم العيش في سلام مع جيرانها.

٣٥ - وتابع يقول إن أرمينيا شنت الحرب على أذربيجان، وهاجمت المدن والأراضي الأذربيجانية، وارتكبت أعمال تطهير عرقي على نطاق واسع، ودمرت التراث الثقافي للشعب الأذربيجاني. وذكّر بأن مجلس الأمن اتخذ في عام ١٩٩٣ أربعة قرارات أدانت استخدام القوة في أذربيجان واحتلال أراضيها وطالبت بانسحاب القوات المحتلة من جميع أراضي أذربيجان المحتلة انسحابا فوريا وكاملا وغير مشروط. وأكد المجلس أن ناغورنو كاراباخ جزء من أذربيجان وأعاد التأكيد على احترام سيادة أذربيجان وسلامة أراضيها وحرمة حدودها الدولية.

٣٦ - وقال إن من الضروري أيضا الإشارة إلى المشاركة المباشرة للقيادة السياسية والعسكرية الحالية في أرمينيا في المجازر الوحشية التي حصدت أرواح الآلاف من المدنيين الأذربيجانيين، بمن فيهم الأطفال والنساء والمسنون. كما يتجلى الدليل على المكانة الخاصة التي يتمتع بها هؤلاء الإرهابيون ومجرمو الحرب في أرمينيا من خلال تمجيدهم على مستوى الدولة. وقد رُفعت رتبتهم إلى مستوى الأبطال الوطنيين ومنحوا أوسمة الدولة.

٣٧ - واستطرد قائلا إن من المعروف عن القيادات الأرمينية الحالية والسابقة خطاباتها التي تدعو إلى الكراهية وتحرض على العنف. وتكلم رئيس سابق لأرمينيا أمام مجلس أوروبا في ستراسبورغ عن التنافر العرقي بين الأرمن والأذربيجانيين. وقال رئيس مجلس أوروبا في ذلك الوقت إن المجلس لم يسبق أن سمع مصطلح ”التنافر العرقي“ من قبل.

٣٨ - ومضى يقول إن رئيس أرمينيا أدلى، في عام ٢٠١٤، بتصريح عنصري آخر. فبينما كان يفتخر بتدمير أرمينيا للمدن الأذربيجانية وقتل المواطنين الأذربيجانيين في الأراضي المحتلة، هدد بشن هجمات بالقذائف التسيارية على أراضي أذربيجان. وادعى أن تلك القذائف يزيد مداها عن ٣٠٠ كيلومتر ويمكن أن تدمر أي مستوطنة أذربيجانية مثل مدينة أغدام في إحدى المناطق المحتلة من أذربيجان.

٣٩ - **السيدة غريغوريان** (أرمينيا): قالت إن من المخيب للآمال أن أذربيجان تواصل تضليل المجتمع الدولي بشأن مسألة ناغورنو كاراباخ بتقديم ادعاءات كاذبة ترفضها أرمينيا. وقد أقرت أذربيجان نفسها بأن تمتّع الشعوب بالحقوق على قدم المساواة وحقها في تقرير مصيرها ينبغي أن يكون من بين المبادئ التي تقوم عليها تسوية النزاع في حالة ناغورنو كاراباخ. ويتعارض إنكار حقوق شعب ناغورنو كاراباخ في هذا الاجتماع مع ما وافقت عليه بالفعل السلطات العليا الأذربيجانية.

٤٠ - وأضافت قائلة إن أذربيجان أشارت كعادتها بصورة انتقائية إلى بعض الأحكام فقط من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي لا تتضمن أي إشارة إلى القوات المسلحة الأرمينية، كما أنها تشير بوضوح إلى أن إقليم ناغورنو كاراباخ والمناطق المحيطة به منطقة أمنية عسكرية تخضع لسيطرة جيش دفاع ناغورنو كاراباخ. وتضمنت القرارات أيضا إدانات لانتهاك وقف إطلاق النار ومطالبات بالوقف الفوري للأعمال القتالية، وجميعها تدابير موجهة بوضوح إلى أذربيجان وقد رفضها ذلك البلد. وعلاوة على ذلك، فإن جميع قرارات مجلس الأمن تعترف بأن ناغورنو كاراباخ طرف في النزاع. وعليه، فإذا كانت أذربيجان راغبة في إحراز تقدم نحو تنفيذ تلك القرارات، ينبغي أولا وقبل كل شيء أن تتواصل مع سلطات ناغورنو كاراباخ. ولم تمنح تلك القرارات أذربيجان الحق في ارتكاب فظائع جماعية ضد شعب ناغورنو كاراباخ.

٤١ - **السيد ميكاييلي** (أذربيجان): قال إن تمجيد نزده وغيره ممن تعاونوا مع النازيين أثناء الحرب العالمية الثانية يدل على عدم احترام الملايين من الجنود السوفيات الذين لقوا حتفهم أثناء تلك الحرب.

٤٢ - وفي كلامه عن الأعمال القتالية التي وقعت في نيسان/أبريل ٢٠١٦، قال إن أذربيجان اتخذت التدابير الملائمة للتصدي لاستخدام أرمينيا للقوة، وذلك من أجل حماية سلامتها وسيادتها الإقليميتين وضمان سلامة السكان المدنيين. ولا يمكن لأرمينيا أن تنكر أن الأعمال القتالية جرت، منذ البداية، في أراضي أذربيجان حصرا.

٤٣ - ومضى قائلا إن احتلال أرمينيا لأراضي أذربيجان يشكل العقبة الرئيسية أمام تسوية النزاع. وقد تعمدت أرمينيا عرقلة عملية السلام وهي تواصل ترسيخ الوضع الراهن للاحتلال من خلال تعزيز الحشد العسكري في الأراضي وتغيير الطابع الديمغرافي والثقافي والمادي لتلك الأراضي. وينبغي أن تفهم أرمينيا أن القوة العسكرية ليست حلا، ولن تؤدي قط إلى النتائج التي تنشدها أرمينيا. ولذلك ينبغي لها أن تنهي الاستفزاز وتشارك بصورة بناءة في عملية تسوية النزاع وتسحب قواتها المسلحة من أذربيجان. كما ينبغي أن تنفذ قرارات مجلس الأمن وقرارات المنظمات الدولية الأخرى.

٤٤ - وختم كلامه قائلا إن لجنة القضاء على التمييز العنصري أعربت، في الملاحظات الختامية من تقريرها الدوري المتعلق بأرمينيا،

عن قلقها إزاء عدم وجود تشريع يجرم المنظمات العنصرية والمشاركة في مثل هذه المنظمات، وإزاء استخدام خطاب الكراهية العنصرية والتصريحات التمييزية في الخطاب العام، بما في ذلك استخدامها من جانب الشخصيات العامة والسياسية وفي وسائط الإعلام. وأوصت اللجنة بأن تتخذ أرمينيا التدابير اللازمة لإدانة هذا الخطاب العام والنأي بنفسها عنه.

٤٥ - **السيد لوكيانتسيف** (الاتحاد الروسي): قال إن جورجيا ينبغي أن تعترف بالحقائق السياسية الجديدة. فدولتا أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا ذواتا السيادة لهما حكومتاهما ونظمهما القانونية الخاصة بهما.

٤٦ - وقال إنه سيتجاهل البيان الذي أدلى به ممثل أوكرانيا بشأن الاحتلال المزعوم من جانب الاتحاد الروسي. وبدلا من ذلك، ينبغي التذكير بأن شعب القرم مارس حقه في تقرير المصير في آذار/مارس ٢٠١٤، وأن الحق في تقرير المصير مكرس لا في ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وإعلان عام ١٩٧٠ بشأن العلاقات الودية. ويتمتع سكان القرم بجميع حقوق الإنسان والحريات التي يستحقونها بموجب دستور الاتحاد الروسي والاتفاقات الدولية التي وقعها الاتحاد الروسي. ويحق للأشخاص الذين يعتبرون أن حقوقهم قد انتهكت أن يستخدموا جميع الوسائل القانونية المتاحة لالتماس الحماية القانونية وأن يطلبوا إلى المحاكم إعادة تلك الحقوق. ووفقا لإحصاءات النظام القانوني في جمهورية القرم ومدينة سيفاستوبول الاتحادية، يعمل النظام بفعالية فائقة.

٤٧ - **السيدة كيبياني** (جورجيا): قالت إن من المؤسف أن تعليقات الاتحاد الروسي لا تخدم سوى غرض تضليل المجتمع الدولي. ويواصل الاتحاد الروسي سياسة انتهاك سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية عن طريق انتهاك ميثاق الأمم المتحدة، واتفاق عام ٢٠٠٨ المؤلف من ست نقاط لوقف إطلاق النار الذي أُبرم بوساطة من الاتحاد الأوروبي، وقواعد ومبادئ القانون الدولي، وجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجورجيا.

٤٨ - وتابعت قائلة إن الاتحاد الروسي لا يزال يحتل ٢٠ في المائة من الأراضي الخاضعة لسيادة جورجيا. وقد أكد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والwتعاون في أوروبا وغيرهما في العديد من الوثائق الدولية عدة موجات من التطهير العرقي ضد الجورجيين وجرائم أخرى ارتكبت في الأراضي المحتلة.

٤٩ - **السيدة هورباتشوفا** (أوكرانيا): قالت إن من المؤسف أن الاتحاد الروسي ما زال ينكر الواقع، لا سيما حقيقة أن المجتمع الدولي يعترف بالاتحاد الروسي سلطة قائمة بالاحتلال. وتشكل أعمال الاتحاد الروسي في أوكرانيا جرائم خطيرة ضد السلم الدولي، وينتهك الاتحاد الروسي بشكل صارخ التزاماته الدولية، ولا سيما قرارات الجمعية العامة بشأن السلامة الإقليمية وحالة حقوق الإنسان في القرم، وقد تجاهل الطلبات التي تقدمت بها المفوضية السامية لحقوق الإنسان لإتاحة إمكانية الوصول الكامل إلى القرم للبعثات الدولية لرصد حقوق الإنسان. وبذلك أصبحت القرم المحتلة إقليما خاضعا للقمع.

٥٠ - واستطردت تقول إن الاتحاد الروسي ينبغي أن يتذكر أن دولة القرم لا وجود لها. فهناك مجموعة إثنية أوكرانية وتتار القرم، ولكن لا توجد دولة القرم. وعلاوة على ذلك، فإن تقرير المصير لا يمكن إجراؤه في انتهاك للقانون الأوكراني والدولي وبالاستخدام المباشر للقوات المسلحة المعادية التابعة للاتحاد الروسي. ولذلك، ينبغي أن يوقف الاتحاد الروسي أعماله غير المشروعة في أوكرانيا، ويكف عن عدوانه، ويضع حدا لتكتيكاته المتمثلة في زيادة المعاناة الإنسانية.

٥١ - **السيد لوكيانتسيف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد أوكرانيا ادعى مرارا أنه لا يوجد شيء اسمه شعب القرم المتمتع بحق تقرير المصير. وفي الواقع، فإن حق تقرير المصير يمكن أن يمارس في أشكال مختلفة، منها التمتع بالحكم الذاتي ضمن دولة واحدة أو أكثر. وقبل عام ٢٠١٤، الذي قرر فيه شعب القرم الانضمام إلى الاتحاد الروسي، كان هناك جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي. ولذلك، فإن شعب القرم قد مارس بالفعل حقه في تقرير المصير داخل أوكرانيا، ولكن سياسة رفض منح أي حقوق أو فرص لأولئك السكان وإنكار وجودهم أثر في قرار شعب القرم فقرر من خلال الاستفتاء الانضمام إلى الاتحاد الروسي.

٥٢ - **السيدة بلوط** (الجزائر): قالت إن اللجنة تنظر في حالة الأقاليم الـ ١٧ غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي اعترفت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأنها تخضع للحكم الاستعماري؛ ولم تجتمع للنظر في الادعاءات التي تزداد فظاعة والتي يوجهها المغرب ضد بلدها. وبدلا من توجيه اتهامات لا أساس لها إلى دولة عضو أخرى، ينبغي للمغرب أن يخصص وقتا للتفكير في مشاكله المحلية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في سجل المغرب المهين في مجال حقوق الإنسان. ولا يزال الجزائر ثابتا في دعمه لجميع الشعوب، ومنها الشعب الصحراوي، التي حرمت من حقها في تقرير المصير، وتطالب

بأن يُسمح لها بممارسة ذلك الحق من خلال استفتاءات عامة حرة ونزيهة، وفقا للقانون الدولي. وتشيد الجزائر بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتيسير استئناف المفاوضات بغية التوصل إلى حل من شأنه أن يتيح للشعب الصحراوي تقرير مصيره، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٥١ (٢٠١٧).

٥٣ - وأردفت قائلة إن الجزائر لا تزال تشعر بعميق القلق إزاء عدم إحراز سوى تقدم محدود للغاية في هذا الصدد، كما يساورها قلق بالغ إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، التي يخضع سكانها الأصليون للاستعمار منذ أكثر من أربعة عقود. ويجب على الأمم المتحدة أن تكثف جهودها الرامية إلى وضع حد لجميع أشكال الاستغلال والاحتلال في جميع أنحاء العالم، ويجب أن ترفض جميع المحاولات الانفرادية لحرمان شعب كامل من حقه في تقرير المصير. وفي الختام، أكدت أن الجزائر، وهي ليست طرفا في النزاع في الصحراء الغربية، تؤيد جميع مبادرات الأمم المتحدة التي أقرتها الدول الأعضاء من أجل تسوية ذلك النزاع.

٥٤ - **السيد القادري** (المغرب): قال إن اللجنة لا تنظر في إقليم ما وإنما في حق تقرير المصير، الذي لا ترغب الجزائر في تطبيقه إلا على الصحراء المغربية. وقال إن وفد بلده سبق أن شرح مفهوم تقرير المصير. ولذلك لا يمكن للجزائر أن تفرض تفسيرها المنحاز والجزئي للحق في تقرير المصير.

٥٥ - وتابع قائلا إن أحد أقدم الشعوب في أفريقيا، وهو شعب القبائل، ما زال يتعرض للحرمان المنهجي من حقوقه وحرياته الأساسية، ولا سيما حقه في تقرير المصير. وينبغي أن يتمتع هذا الشعب الذي يبلغ تعداده ١٢ مليون شخص، عاشوا في المنطقة منذ ٩٠٠٠ سنة، بكافة حقوقه، بما في ذلك الحق في تقرير المصير. وللأسف، تواصل الأمم المتحدة تجاهل تطلعات هذا الشعب المشروعة إلى الحرية والمساواة واحترام هويته الثقافية واللغوية. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤوليتها تجاه ذلك الشعب من خلال منحه حقه في تقرير المصير.

٥٦ - وأضاف قائلا إن وفد الجزائر تحدث أيضا عن احترام حقوق الإنسان. ولما كانت المناقشة تتناول أيضا التمييز العنصري، تجدر الإشارة إلى أن الجزائر قد اتخذت مؤخرا إجراءات ضد المهاجرين من بلدان أفريقية أخرى على أراضيها. وعلى الرغم من إدانة المجتمع الدولي ومنظمات مثل منظمة العفو الدولية، اعتقلت الجزائر رعايا بلدان أفريقية من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، بمن فيهم القصر، وبعضهم غير مصحوبين بذويهم، وطردتهم قسرا إلى البلدان المجاورة. وبدأت الموجة الجديدة من الاعتقالات في أيلول/سبتمبر عندما بدأت الشرطة والدرك الجزائريان الاعتقالات التعسفية للمهاجرين في العاصمة والمناطق المحيطة بها على أساس التنميط الإثني. ولم تحاول الشرطة تحديد ما إذا كان أولئك الأشخاص مقيمين بصورة قانونية في الجزائر. ولم يكن بعضهم يحمل الوثائق اللازمة ولكن البعض الآخر كان يحمل تأشيرات سارية. ويشكل التنميط الإثني والطرد التعسفي والجماعي دليلا على موقف تمييزي ضد المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وبدلا من الدوس على حقوقهم وطردهم جماعيا، ينبغي للسلطات الجزائرية مكافحة التمييز الإثني وخطاب الكراهية، وإصلاح القوانين المتعلقة بإقامة العمال المهاجرين في الجزائر.

٥٧ - ومضى يقول إن مسألة الصحراء المغربية هي مجرد مسألة تتعلق بالسلامة الإقليمية والسيادة الوطنية للمغرب. وقد استرد المغرب أقاليمه الصحراوية بصورة لا رجعة فيها من خلال اتفاق مدريد، على النحو الذي اعترفت به الأمم المتحدة في عام ١٩٧٥. ولم تكن الجزائر مجرد مراقب، فقد دعمت إنشاء حركة انفصالية وأنفقت مبالغ طائلة لدعمها سياسيا وعسكريا. وقدمت الجزائر اقتراحا بتقسيم الصحراء المغربية وفعلت ذلك انطلاقا من ازدرائها للحق في تقرير المصير الذي تدعي أنها تؤيده. وقد رفض المغرب ذلك الاقتراح.

٥٨ - **السيدة بلوط** (الجزائر): قالت إنه ينبغي لوفد المغرب أن يلاحظ أن الاسم المستخدم في الأمم المتحدة هو الصحراء الغربية. ولم يُستخدم أي اسم آخر، وإلا لما كانت المسألة قيد المناقشة في سياق اللجنة الثالثة. أما بالنسبة لمنظمة العفو الدولية، فهناك الكثير ليقال بشأن حالة حقوق الإنسان في المغرب، وينبغي لذلك البلد أن يفكر في مشاكله الداخلية.

٥٩ - **السيد القادري** (المغرب): قال إن من الواضح أن وفد الجزائر يفتقر إلى الشجاعة السياسية لإثارة أية مسألة بخلاف الصحراء المغربية، وقد فعل ذلك على أساس انتقائي وهو احترام حق تقرير المصير. والسبب الوحيد الذي يدفع الجزائر إلى خلق النزاع حول الصحراء ودعمه هو تصميمها على الإضرار بالسلامة الإقليمية للمغرب، والمضي قدما في طموحاتها للهيمنة في شمال أفريقيا، وصرف انتباه سكانها عن الإنكار المنهجي لحقوقهم.

٦٠ - وأضاف قائلا إن مسؤولية الجزائر عن النزاع في الصحراء المغربية قد ثبتت بوضوح. وبهدف وضع حد للنزاع الذي خلقته الجزائر على الصحراء المغربية، شارك المغرب، بحسن نية، في عملية

الأمم المتحدة سعيا إلى إيجاد حل سياسي يقبله الطرفان. وينبغي للأطراف والدول في المنطقة، بما فيها الجزائر، أن تتعاون تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة ومع بعضها البعض. أما الاستفتاء الذي ذكرته الجزائر فقد أعلن عن وفاته ودفنه الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن منذ أكثر من ١٨ سنة. وأما الشاغل الأكثر إلحاحا فهو الحالة المأساوية للأشخاص المحتجزين في المخيمات في تندوف والمحرومين من أبسط حقوقهم مثل حقهم في إجراء تعداد لهم. وقد حرمتهم الجزائر من تلك الحقوق على الرغم من الطلبات المقدمة من مجلس الأمن والأمين العام، وفي انتهاك لالتزاماتها الدولية. وأخيرا، فإن جميع التقارير الدولية أشارت إلى أن حالات حقوق الإنسان في المغرب أفضل بكثير من الحالة في الجزائر.

رفعت الجلسة الساعة ١١:٢٥.